

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٧٨٦**

الخميس، ٣ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أوفارت	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة غونسالفس
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيدة نغوين
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

21-13821 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيدة رينا غيلاني، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيدة أندرسن

السيدة أندرسن (*تكلمت بالإنكليزية*) إن خطر حدوث تسرب نفطي هائل من ناقلة النفط صافر، وهي عبارة عن صهريج عائم وحيد البدن للتخزين والتفريغ، هو خطر يتزايد كل يوم. وللأسف، لم يبلَّغ عن أي تغييرات ذات بال منذ الإحاطة التي قدمتها في العام الماضي (انظر S/2020/721). ولا تزال المخاطر التي تهدد البيئة وسبل عيش الناس ماثلة.

وقد تم التوصل إلى اتفاق مع جماعة أنصار الله في نوفمبر ٢٠٢٠ حول نطاق العمل اللازم لفحص السفينة، وهو اتفاق بعث إشارات إيجابية في ذلك الوقت. بيد أن العقبات السياسية واللوجستية أعاقت تنفيذ الاتفاق، ولم تتمكن البعثة المزمعة من الانتشار. ونتيجة لذلك، ما زلنا لا نعرف حالة السفينة بالضبط أو الحل الأمثل للتعامل مع ١,١ مليون برميل من النفط في ناقلة هرمة توجد في منطقة حساسة بيئيا من البحر الأحمر.

وكما ذكرت في العام الماضي، فإن السيناريوهين المحتملين لتسرب الحمولة أو انفجارها سيؤثران بشكل مباشر على ملايين الأشخاص، في بلد يعاني بالفعل من أكبر حالة طوارئ إنسانية في العالم. وقد أدت جائحة فيروس كورونا إلى تعقيد الجهود الرامية إلى التصدي لحالة الطوارئ تلك. وفي حالة حدوث تسرب، يمكن أن تتضرر نظم إيكولوجية بأكملها، وسيستغرق تنظيف النفط المنسكب عقودا من الزمن. وكذلك ستكون الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية وخيمة.

ويقدر بأنه يمكن أن تتأثر سبل العيش لما يصل إلى ٠٠٠ ٦٧٠ شخص جراء تسرب النفط وما ينجم عنه من أضرار تلحق بمصائد الأسماك والموارد البحرية والصناعات الساحلية وإغلاق المصانع والموانئ. ويمكن أن يؤدي الإغلاق القسري لمينائي الحديدة والصليف إلى تقليص واردات الوقود والغذاء لمدة أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع. ويمكن أن تغلق نسبة ٥٠ في المائة من مصائد الأسماك، بتكلفة اقتصادية تقدر بنحو ٣٥٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات. وستتعرض سبل العيش لأكثر من ٥٠٠ ٣١ من الصيادين للخطر، وقد يفقد ٠٠٠ ٢٣٥ عامل في صناعة صيد الأسماك وظائفهم.

والبحر الأحمر هو أحد أهم مستودعات التنوع البيولوجي على ظهر هذا الكوكب. فهو موطن لأنواع ذات أهمية دولية من الثدييات البحرية والسلاحف والطيور البحرية وعدد كبير من الأنواع الأخرى. وتمثل البيئات البحرية الساحلية، ولا سيما أشجار المانغروف، ٨٦ في المائة من غطاء المانغروف في الجمهورية اليمنية، كما تضم مساحات إضافية شاسعة من مروج الأعشاب البحرية والشعاب المرجانية.

وفي حالة اندلاع حريق أو حدوث انفجار، يمكن أن يتعرض حوالي ٤,٨ ملايين شخص في اليمن و ٠٠٠ ٣٥٠ شخص في المملكة العربية السعودية لمستويات ضارة من التلوث خلال فترة تتراوح بين ٢٤ و ٣٦ ساعة. ويعيش حوالي مليون من

المشردين داخليا في مناطق اليمن التي قد يغطيها عمود الدخان. وقد تعاني الفئات السكانية الهشة – ولا سيما المصابون بأمراض القلب والرئة – من آثار صحية بالغة. ورغم أن أكبر الضرر سيقع على الساحل الغربي لليمن، إلا أن تسرب النفط يمكن أن يؤثر سلبا أيضا على البلدان المجاورة المطلة على البحر الأحمر، وعلى الشحن على طول أحد أكثر الطرق التجارية ازدحاما في العالم.

وتعمل منظومة الأمم المتحدة على دعم تدابير التأهب وخطط الطوارئ والاستجابة في حالة حدوث تسرب نفطي. وقد أحرزنا بعض التقدم سيرا على الطريق الصحيح، لا سيما في إنشاء آليات التنسيق، وهو ما أود أن أوجزه للمجلس.

لقد وضعت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية، خطة طوارئ إقليمية بمشاركة الدول الأعضاء في الهيئة. وأنشأنا معا لجنة تنسيق لتنسيق المساعدة الإقليمية والدولية في حالة حدوث تسرب نفطي كبير من الناقلة. وتهدف اللجنة إلى مساعدة البلدان المتضررة في التخفيف من الأضرار الناجمة عن التسرب. وقد أعدت اللجنة إجراءات تشغيل موحدة في حالة حدوث تسرب، وأوضحت ولايات أعضاء اللجنة، ووضعت بيانا للمهام الحيوية في حالة طلب المساعدة.

وكذلك أنشأت حكومة اليمن لجنة طوارئ وطنية معنية بناقلة النفط صافر. ويجري استعراض خطة الطوارئ الوطنية بدعم من الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية.

وقد تعاقدت المنظمة البحرية الدولية مؤخرا مع شركة لتحديث السيناريوهات في حالة حدوث تسرب نفطي من الناقلة.

وترافقت تلك الجهود مع مجموعة من حلقات العمل لبناء القدرات بشأن الاستجابة على الصعيدين الإقليمي والوطني، عقدتها الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والمنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكانت المجالات المشمولة بحلقات العمل هي وضع إجراءات إقليمية لتنفيذ خطة الطوارئ الإقليمية وتيسير جهود الاستجابة؛ والتدريب على الصعيد الوطني لهيئة حماية البيئة في اليمن على استخدام معدات الاستجابة لحالات التسرب النفطي والمشتتات؛ والمحاكاة الافتراضية الإقليمية وتمارين سطح المكتب لاختبار خطة طوارئ لحدوث التسرب على الصعيد الإقليمي.

ونسلم بأنه على الرغم من كل الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها، فإن الخطر لا يزال قائما، وستتدهور الحالة مع تزايد التأخير. وحتى إذا ما شرع في أنشطة الاستجابة فور حدوث تسرب نفطي، فإن تعافي النظم الإيكولوجية والاقتصادات سيستغرق سنوات.

وفيما يتعلق بالتخطيط لحالات الطوارئ، وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذت بالفعل، والتي وصفتها، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من حيث التأهب والتخطيط. ونحن نشعر بالقلق، على سبيل المثال، إزاء محدودية توافر المعدات، وقضايا التأمين المحتملة، وغير ذلك من التحديات التي ستحتاج إلى حلول.

وفي الختام، مر عام تقريبا منذ أن اجتمعنا لمناقشة الخطر المتزايد لناقلة النفط صافر. وأحض الشركاء الدوليين مرة أخرى على تكثيف الجهود لمعالجة تلك الحالة. إن إجراء تقييم لحالة الناقلة صافر أمر بالغ الأهمية لإعطائنا فهما للمخاطر وضمان أننا نستطيع تحديد الخطوات التالية المناسبة للحد من هذه المخاطر.

وبالتزامن مع جهود الوقاية هذه، يجب أن نواصل بذل كل الجهود والعمل معا للتخطيط لاستجابة فعالة في حالة حدوث تسرب نفطي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة أندرسون على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة جيلاني.

السيدة جيلاني (*تكلمت بالإنكليزية*): على مدى العامين الماضيين، أطلع وكيل الأمين العام لوكوك مجلس الأمن ٢٣ مرة على مسألة ناقلة النفط صافر، بما في ذلك في جلسة مخصصة كهذه الجلسة في تموز/يوليه الماضي (انظر S/2020/721). وغني عن القول إنه بعد تقديم ٢٣ إحاطة سابقة، فإن التقدم كان أبطأ بكثير مما كان يريده أحد. في السابق، شرحنا بالتفصيل ما نعتقد أنه قد يكون الأثر المحتمل لحدوث تسرب أو انفجار، أي حالة بيئية وإنسانية مزرية. لم يتغير ذلك التقييم، ولذا لن أكرره هنا اليوم. كما نطلع المجلس كل شهر على المستجدات في جهود الأمم المتحدة للوصول إلى السفينة صافر. وليس هناك الكثير مما يستحق قوله هنا أيضا. وخلاصة القول هي أنه لم يسمح حتى الآن بإيفاد أي بعثة. ويرجع ذلك في الغالب إلى أن سلطات أنصار الله، وإن كانت توافق دائما من حيث المبدأ على إيفاد بعثة، ما فتئت مترددة في تقديم الضمانات الملموسة اللازمة للمضي قدما.

وكانت الأمم المتحدة قد كتبت إلى أنصار الله قبل شهرين لتوضيح ما هو مطلوب بالضبط لإيفاد البعثة. ووجه مانحو المشروع رسالة مماثلة، وما فتئت عدة دول أعضاء تثير هذه المسألة بشكل مباشر أيضا. وخلال الأيام العشرة الماضية، جرت أيضا مناقشات مستفيضة لمحاولة سد الثغرات المتبقية. ولكن تلك الجهود لم تنجح حتى الآن. ويبدو أن النقطة الشائكة الرئيسية هي ما ستفعله بعثة الأمم المتحدة بالضبط، وبصورة أكثر تحديدا، لماذا لا يمكن للأمم المتحدة أن توافق على إجراء إصلاحات.

كما قلنا من قبل، فإن الناقلة صافر موقع خطير؛ ولم يجر لها أساسا أي صيانة طوال أكثر من ست سنوات. ونخلص مما يمكننا جمعه إلى أن حالة الهيكل المادي تتدهور، والنظم الأساسية لا تعمل، وهناك احتمال كبير بأن الغازات القابلة للاشتعال تتراكم في بعض الأماكن. ولكن بما أنه لم يسمح للأمم المتحدة قط بزيارة الموقع، فإننا لا نعرف بالضبط ما هي الأحوال على متن الناقلة. وهذا يعني أنه من المستحيل أن نقول مسبقا بالضبط ما هي الأنشطة التي يمكن القيام بها بأمان.

ولهذا السبب كان الغرض الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة دائما هو تقييم حالة السفينة. ويتعين على الخبراء التحقق مما نتعامل معه وتقييم ما يمكن القيام به بأمان. وسيوفر التقييم أدلة محايدة بشأن الخيارات المتاحة لحل المشكلة بشكل نهائي. وخلال البعثة، سيجري الخبراء أيضا بعض أعمال الصيانة البسيطة لتقليل الخطر الوشيك لحدوث تسرب، وهو نأمل أن نكسب به المزيد من الوقت. وتحدد وثيقة رسمية لنطاق العمل، متاحة على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، ما يريد فريق الأمم المتحدة القيام به بالضبط من حيث الصيانة، شريطة أن تكون الأحوال على متن الناقلة وفي البيئة المحيطة مأمونة بما يكفي للقيام بذلك.

وكما قلنا للمجلس، قبلت جماعة أنصار الله في ذلك الوقت نطاق العمل في تشرين الثاني/نوفمبر. لكنها تبدو غير راضية عن ذلك الآن. وقد يبدو تركيز الأمم المتحدة على التقييم محبطا نظرا لأن الجميع يريدون حل المشكلة على الفور. وبطبيعة الحال، فإن العالم سيرحب بالتأكيد بأي طريق يمكن اتخاذه للتحرك في أسرع وقت ممكن نحو حل آمن ومستدام. وبالنسبة لبعثة تقودها الأمم المتحدة، يبدأ ذلك المسار بتقييم شامل ومحايد. وكما قلنا من قبل، ليس لدى الأمم المتحدة تفضيل ما لكيفية حل المشكلة في نهاية المطاف ما دام يتم بأمان.

وعليه، ماذا نحن فاعلون إذن؟ لا يزال فريق خبراء الأمم المتحدة مستعدا للانتشار، كما كان الحال في السنتين الماضيتين. وستبقي الأمم المتحدة ذلك الفريق على أهبة الاستعداد ما دام لدينا تمويل من المانحين للقيام بذلك. غير أن بعض هذه الأموال سيبدأ في النفاد قريبا، ولذلك نأمل أن تبدأ الأمور في المضي قدما بسرعة أكبر. وإذا ما تم التوصل إلى جميع الضمانات،

فإن الأمم المتحدة ستستغرق عدة أسابيع لاستئجار سفن البعثة وشحن جميع المعدات المتخصصة وإيفاد الخبراء والإبحار باتجاه الناقلة صافر من جيبوتي. وكلما أسرعنا في اختتام جميع المناقشات، كلما أسرعنا في بدء كل هذا.

وبالتوازي مع ذلك، وكما استمع المجلس من المديرة التنفيذية، يجري العمل أيضا لدعم التخطيط للطوارئ. وأشكر برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة البحرية الدولية وغيرهما على دعمهم لتلك الجهود الهامة.

وما فتئت الأمم المتحدة حريصة على تقديم المساعدة قدر استطاعتها، بما يتماشى مع كل ما وصفته للتو.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة غيلاني على إحاطتها.

أفهم أن أعضاء المجلس يرغبون في الإدلاء ببيانات في مشاورات مغلقة.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أود في البداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، على رئاستكم لأعمال هذا المجلس في هذا الشهر، متمنيا لكم ولبلدكم الصديق، إستونيا، كل التوفيق والنجاح. وأشكر الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية الصديقة على رئاستها للمجلس الشهر الماضي.

وأثمن عاليا عقد هذه الجلسة الهامة لمناقشة خزان النفط العائم صافر. تنعقد هذه الجلسة اليوم بعد مرور ما يقارب العام على انعقاد جلسة مجلس الأمن الخاصة بمناقشة وضع الخزان صافر في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٢٠ (انظر S/2020/721). والسؤال الذي يطرح نفسه، ماذا تم تحقيقه منذ تلك الجلسة وحتى الآن؟ والجواب ببساطة، لم يتحقق شيء البتة، بل على العكس، ازداد وضع الناقلة تدهورا وأصبحت الأخطار الإنسانية والبيئية والاقتصادية التي ستنتج عن كارثة انفجار الناقلة أو تسرب النفط أكثر من أي وقت مضى. وتعنت ميليشيات الحوثي ورفضها لكل دعوات المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر وكل المبادرات والجهود لحل هذه الإشكالية وإفشال تلك الجهود، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة. ولم تكتف الميليشيات الحوثية بالرفض، وإنما أعلنت مؤخرا أن سبب التأخير هو الأمم المتحدة، بل وذهبت بعيدا إلى اتهام الأمم المتحدة بنهب والعبث بالأموال المخصصة لأعمال التقييم والصيانة.

كل البيانات الصادرة عن هذا المجلس خلال الفترة الماضية دعت الحوثيين إلى السماح وتسهيل مرور فريق الأمم المتحدة الفني إلى الناقلة بغرض إجراء التقييم والإصلاحات العاجلة، وتفريغ الخزان؛ وحملت الميليشيات الحوثية المسؤولية. ودعت إلى اتخاذ إجراءات واقعية على أرض الواقع، ولكن للأسف الشديد لم يحصل شيء. الميليشيات الحوثية قابلت تلك الدعوات، دعوات هذا المجلس الموقر، دعوات المجتمع الدولي، بالتعنت والمماطلة، ولم تستجب لتلك الدعوات. ولذلك، نحن اليوم أمام حدوث كارثة بيئية خطيرة جدا تضاف إلى تلك الكارثة الإنسانية التي حلت بالشعب اليمني نتيجة انقلاب الميليشيات الحوثية ضد الشعب اليمني. واليوم، على المجلس أن يتخذ إجراءات حاسمة ورادعة تجنبا لحدوث هذه الكارثة وإرسال رسالة قوية واضحة للحوثيين لتجنب حدوث كارثة بيئية.

السيد الرئيس، اسمحوا لي بتوضيح النقاط التالية:

منذ عام ٢٠١٨، بل وحتى منذ عام ٢٠١٧، والحكومة اليمنية تحذر من وضع الناقلة نتيجة عدم التقييم وإجراء الإصلاحات الضرورية والصيانة. وتم اقتراح أن تقوم الأمم المتحدة بالتفاوض مع الميليشيات الحوثية للسماح بفريق فني من الأمم المتحدة بالوصول إلى الناقلة لإجراء التقييم والإصلاحات الضرورية العاجلة والصيانة اللازمة إلا أن تلاعب الحوثيين بهذا الملف واستخدامه للمساومة والابتزاز استمر منذ ذلك الحين دون الاكتراث بالعواقب الوخيمة الناتجة عن هذه الكارثة.

في أكثر من إحاطة أمام مجلس الأمن، حذر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في

حالات الطوارئ، من الآثار الكارثية التي يمكن أن يتسبب فيها انفجار أو تسرب أكثر من ١,١ مليون برميل من النفط وتأثيرها على العمليات الإنسانية في اليمن.

وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠٢٠، عقد المجلس جلسة خاصة (انظر S/2020/721) لمناقشة موضوع الناقلة بناء على طلب حكومة بلدي للتحذير من الكوارث والتكلفة الباهظة الإنسانية والبيئية والاقتصادية الناتجة عن تسرب النفط أو انفجار الخزان وما سيترتب عن ذلك من آثار لا يحمد عقباها.

وجهت حكومة بلدي عددا من الخطابات إلى المجلس وتناولت في كل بياناتها أمام مجلس الأمن المخاطر البيئية والإنسانية والاقتصادية المتزايدة التي تمثلها ناقلة النفط المتهالكة صافر ومطالبة المجلس بالاضطلاع بدوره وتحمل مسؤولياته من أجل منع الكارثة قبل وقوعها وإلزام الميليشيات الحوثية بالوفاء بوعودها المتكررة وتحويل التزامها إلى إجراء فعلي وملموس دون تأخير في السماح بوصول الفريق الفني للأمم المتحدة إلى الخزان لإجراء عملية التقييم والصيانة.

شدد قرارا مجلس الأمن ٢٥٥١ (٢٠٢٠) و ٢٥٦٤ (٢٠٢١) على المخاطر البيئية والإنسانية والحاجة للسماح لفريق الأمم المتحدة بالوصول من دون تأخير إلى الناقلة لإجراء التقييم والصيانة. وشدد القراران على مسؤولية الميليشيات الحوثية عن وضع الناقلة وتحملها مسؤولية عدم الاستجابة لهذه المخاطر.

أطلقت العديد من دول العالم والمنظمات المهتمة ومراكز الأبحاث التحذير تلو الآخر من مخاطر عدم التعامل السريع مع الناقلة ومعالجة وضعها الذي يمكن أن يؤثر على حوالي ١٥ مليون شخص بشكل مباشر أو غير مباشر وخسائر تقدر بأكثر من ٢١ بليون دولار في مجال الزراعة والأسماك والتلوث الذي قد يمتد إلى مساحات واسعة من البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن وتأثير ذلك على دول الجوار والملاحة البحرية، بالإضافة إلى إغلاق ميناء الحديدة لمدة ستة أشهر على الأقل وما سيترتب عليه من آثار إنسانية واقتصادية وزيادة الأسعار بنسبة تصل إلى ٢٠٠ في المائة ومضاعفة الأزمة الإنسانية في اليمن بحدوث هذه الكارثة التي خلقتها الميليشيات الحوثية بسبب حربها العبثية ضد الشعب اليمني.

قدم مبعوث الأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، مقترحا لمعالجة موضوع الناقلة ونرى أن هذا المقترح ما يزال يمثل حلا أمثل، لا سيما وأنه غير مرتبط بأي قضية أخرى يتم مناقشتها. ويتمثل المقترح في ثلاثة مراحل: أولا، التقييم والإصلاحات العاجلة والضرورية الممكنة؛ وثانيا، الصيانة والإصلاحات الأساسية لتسهيل تفريغ الخزان واستخراج النفط؛ وثالثا، أن يتم التخلص من الناقلة، وأن يتم استخدام الإيرادات المحتملة من بيع النفط في دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية تحت إشراف الأمم المتحدة.

ختاما، نتطلع إلى أن يقوم المجلس بتحمل مسؤولياته واتخاذ الإجراءات الصارمة والرادعة في الضغط بشكل جاد على ميليشيات الحوثي للتوقف عن التلاعب بهذا الملف والكف عن استخدامه ورقة مساومة وابتزاز سياسي والكف عن هذا السلوك غير الأخلاقي قبل وقوع الكارثة. فلم يعد بالإمكان السكوت أكثر من ذلك أو مهادنة الميليشيات الحوثية لأن الوقت يسابقنا وما هو ممكن وفي مقدورنا اليوم قد لا يكون ممكنا غدا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.